صندوق كامكو الإسلامي
مدير الصندوق – شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع.
الكويت

تقرير مراقب الحسابات المستقل والبيانات المالية السنوية
31 ديسمبر 2025

صندوق كامكو الإسلامي
مدير الصندوق – شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع
الكويت

المحتويات	الصفحة
تقرير مراقب الحسابات المستقل	2 - 1
بيان المركز المالي	3
بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر	4
بيان التغيرات في حقوق الملكية	5
بيان التدفقات النقدية	6
إيضاحات حول البيانات المالية	18 - 7

Deloitte.

ديلويت وتوش
الـوزان وشـركـاه

شارع أحمد الجابر، الشرق
مجمع دار العوضي - الدور السابع والتاسع
ص.ب : 20174 الصفاة 13062
الكويـت

هاتف : 2243 8060 - 2240 8844 965+
فاكس : 2245 2080 - 2240 8855 965+
www.deloitte.com

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى حضرة مدير صندوق كامكو الإسلامي

مدير الصندوق – شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع المحترم

الكويت

تقرير عن تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لصندوق كامكو الإسلامي ("الصندوق") مدير الصندوق - شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025، وبيانات الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وكذلك إيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك معلومات السياسة المحاسبية الهامة.

برأينا أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للصندوق كما في 31 ديسمبر 2025، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بشكل أكثر تفصيلاً في قسم *"مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية"* الوارد ضمن تقريرنا. نحن مستقلون عن الصندوق وفقاً *لميثاق الأخلاقيات المهنية الدولي للمحاسبين المهنيين* الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين *(بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) (ميثاق المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين)*، كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لميثاق المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

مسؤوليات مدير الصندوق عن البيانات المالية

إن مدير الصندوق هو المسؤول عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بشكل عادل وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وكذلك عن وضع نظم الرقابة الداخلية التي يراها مدير الصندوق ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من أي أخطاء مادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، يتحمل مدير الصندوق مسؤولية تقييم قدرة الصندوق على مزاولة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية، والإفصاح عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، متى كان ذلك مناسبًا، ما لم يعتزم حاملو الوحدات تصفية الصندوق أو وقف أعماله أو في حالة عدم توافر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

تتمثل مسؤولية مدير الصندوق في الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للصندوق.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائمًا باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع أن تؤثر بشكل فردي أو مجمّع على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

Deloitte.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى حضرة مدير صندوق كامكو الإسلامي

مدير الصندوق – شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع المحترم (تتمة)

الكويت

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تتمة)

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس أحكامًا مهنية ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساسًا لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تفوق تلك الناتجة عن الخطأ؛ حيث أن الغش قد يشمل التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- تفهم نظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية أدوات الرقابة الداخلية لدى الصندوق.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل مدير الصندوق.
- استنتاج مدى ملاءمة استخدام مدير الصندوق لمبدأ الاستمرارية المحاسبي وتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكًا جوهريًا حول قدرة الصندوق على مزاولة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية، وذلك بناءً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها. وفي حال استنتاجنا وجود عدم تأكد مادي، يتوجب علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقريرنا. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الصندوق عن مزاولة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل وهيكل ومحتويات البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تحقق العرض العادل.

ونتواصل مع مدير الصندوق حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في نظم الرقابة الداخلية يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

تقرير عن المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

برأينا كذلك أن الصندوق يمسك حسابات منتظمة، وأن البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الصندوق، وأننا قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا، وأن البيانات المالية تتضمن كل ما نص النظام الأساسي للصندوق وتعديلاته اللاحقة، على وجوب إثباته فيها، وأنه في حدود المعلومات التي توفرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 مخالفات لأحكام النظام الأساسي للصندوق وتعديلاته اللاحقة، على وجه قد يؤثر مادياً في نشاط الصندوق أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا، وحسبما نمى إليه علمنا واعتقادنا، لم يرد إلى علمنا وجود أي مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010، بشأن هيئة أسواق المال ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما اللاحقة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، على وجه قد يؤثر مادياً في نشاط الصندوق أو مركزه المالي.

طلال يوسف المزيني
سجل مراقبي الحسابات رقم 209 فئة أ
ديلويت وتوش – الوزان وشركاه

ديلويت وتوش
الوزان وشركاه

الكويت في 9 فبراير 2026

صندوق كامكو الإسلامي
مدير الصندوق – شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع
الكويت

بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025

	إيضاح	دينار كويتي 2025	دينار كويتي 2024
الموجودات			
الأرصدة البنكية	3	903,956	223,369
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	4	46,338,784	43,506,621
ذمم مدينة أخرى	5	10,272,206	1,528,998
مجموع الموجودات		57,514,946	45,258,988
المطلوبات			
ذمم دائنة أخرى	6	180,331	143,311
مجموع المطلوبات		180,331	143,311
حقوق الملكية			
رأس المال	7	22,116,829	22,103,326
احتياطي معادلة	7	32,714,106	32,695,878
أرباح مرحلة / (خسائر متراكمة)		2,503,680	(9,683,527)
مجموع حقوق الملكية		57,334,615	45,115,677
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		57,514,946	45,258,988
صافي قيمة الأصل لكل وحدة استثمار قابلة للاسترداد	8	2.592	2.041

إن الإيضاحات المرفقة المبينة على الصفحات من 7 إلى 18 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

مدير الصندوق
شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع

أمين الحفظ ومراقب الاستثمار للصندوق
الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية ش.م.ك.م

صندوق كامكو الإسلامي
مدير الصندوق – شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع
الكويت

بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر - السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	إيضاح	دينار كويتي 2025	2024
الإيرادات			
أرباح / (خسائر) من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة		11,725,490	(217,928)
إيرادات توزيعات		1,501,867	4,715,153
خسارة أخرى		(1,761)	(281)
		13,225,596	4,496,944
المصاريف			
أتعاب مدير الصندوق	9	(530,210)	(443,511)
أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار للصندوق	10	(63,883)	(54,420)
مصاريف تشغيلية أخرى		(444,296)	(193,106)
		(1,038,389)	(691,037)
ربح السنة		12,187,207	3,805,907
الدخل الشامل الآخر		-	-
إجمالي الدخل الشامل للسنة		12,187,207	3,805,907

إن الإيضاحات المرفقة المبينة على الصفحات من 7 إلى 18 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

صندوق كامكو الإسلامي
مدير الصندوق – شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع
الكويت

بيان التغيرات في حقوق الملكية – السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	دينار كويتي			
	رأس المال	احتياطي معادلة	(خسائر متراكمة) / أرباح مرحلة	المجموع
كما في 1 يناير 2025	22,103,326	32,695,878	(9,683,527)	45,115,677
اكتتابات خلال السنة	64,616	85,008	-	149,624
استردادات خلال السنة	(51,113)	(66,780)	-	(117,893)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	12,187,207	12,187,207
كما في 31 ديسمبر 2025	22,116,829	32,714,106	2,503,680	57,334,615
كما في 1 يناير 2024	22,107,022	32,699,676	(13,489,434)	41,317,264
اكتتابات خلال السنة	5,214	5,321	-	10,535
استردادات خلال السنة	(8,910)	(9,119)	-	(18,029)
إجمالي المصاريف الشاملة للسنة	-	-	3,805,907	3,805,907
كما في 31 ديسمبر 2024	22,103,326	32,695,878	(9,683,527)	45,115,677

إن الإيضاحات المرفقة المبينة على الصفحات من 7 إلى 18 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

صندوق كامكو الإسلامي
مدير الصندوق – شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع
الكويت

بيان التدفقات النقدية - السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	2025	2024
	دينار كويتي	
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
ربح السنة	12,187,207	3,805,907
تسويات:		
(أرباح) / خسائر غير محققة من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	(2,847,057)	1,256,840
	9,340,150	5,062,747
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		
النقص / (الزيادة) في الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (بالصافي)	14,894	(3,716,419)
الزيادة في موجودات أخرى	(8,743,208)	(1,160,627)
الزيادة في الذمم التجارية الدائنة والأخرى	35,138	16,347
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية	646,974	202,048
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
النقد المستلم من الاكتتاب في وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد	149,624	10,535
النقد المدفوع لاسترداد وحدات قابلة للاسترداد	(116,011)	(18,029)
صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التمويلية	33,613	(7,494)
صافي الزيادة في النقد والنقد المعادل	680,587	194,554
النقد والنقد المعادل في:		
بداية السنة	223,369	28,815
نهاية السنة	903,956	223,369

إن الإيضاحات المرفقة المبينة على الصفحات من 7 إلى 18 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

صندوق كامكو الإسلامي
مدير الصندوق – شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع
الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية - 31 ديسمبر 2025

1. التأسيس والأنشطة

إن صندوق كامكو الإسلامي ("الصندوق") هو صندوق استثمار مفتوح المدة تأسس في 13 نوفمبر 2003. يخضع الصندوق لرقابة هيئة أسواق المال المؤسسة بموجب القانون رقم 7 لسنة 2010.

تقوم شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع بدور مدير الصندوق، بينما تقوم الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية ش.م.ك.م بدور أمين الحفظ ومراقب الاستثمار للصندوق.

تم تمديد مدة الصندوق لخمسة عشر سنة اعتباراً من أكتوبر 2018 حتى نوفمبر 2033 وتمت الموافقة على ذلك من قبل هيئة أسواق المال.

يقع المكتب المسجل لمدير الصندوق في الشرق، شارع الشهداء، دولة الكويت.

لا يوجد أي موظفين لدى الصندوق.

تم إنشاء الصندوق بهدف نمو رأس المال وذلك عن طريق الاستثمار في الأسهم المحلية المسعرة وغير المسعرة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والاكتتابات الأولية والصناديق الإسلامية والأدوات الإسلامية الأخرى.

وافق مدير الصندوق وأمين الحفظ ومراقب الاستثمار للصندوق على إصدار البيانات المالية في 9 فبراير 2026، وهي تخضع لموافقة حاملي الوحدات خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي القادم الخاص بهم.

2. أساس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

2.1 أساس الإعداد

تم إعداد هذه البيانات المالية وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية وعلى أساس مبدأ التكلفة التاريخية للقياس المعدل بإعادة تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المصنفة "بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة".

إن إعداد البيانات المالية وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية يتطلب من الإدارة وضع تقديرات وافتراضات قد تؤثر في المبالغ المفصح عنها للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية والمبالغ المفصح عنها للإيرادات والمصروفات خلال فترة التقرير المالي. كما يتطلب من الإدارة ممارسة أحكامها خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق. إن الأمور التي تتطلب قدرًا أكبر من الأحكام أو التعقيد أو تلك التي تكون فيها الافتراضات والتقديرات جوهرية بالنسبة للبيانات المالية مفصح عنها في إيضاح 2.11.

تُعرض البيانات المالية بالدينار الكويتي وهو العملة الرئيسية للصندوق.

مبدأ الاستمرارية

كان لدى مدير الصندوق وأمين الحفظ ومراقب الاستثمار للصندوق، عند اعتماد البيانات المالية، توقع معقول بأن الصندوق لديه موارد كافية للاستمرار في عملياته التشغيلية في المستقبل المنظور. وبالتالي، واصلوا تطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي عند إعداد هذه البيانات المالية.

2.2 معايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي الجديدة والمعدلة سارية المفعول للسنة الحالية

فيما يلي المعايير والتفسيرات والتعديلات سارية المفعول خلال السنة الحالية والمطبقة من قبل الصندوق، غير أنه لا يترتب عليها أي أثر في البيانات المالية للسنة ما لم يرد غير ذلك أدناه:

المعايير والتفسيرات والتعديلات	البيان
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 21 "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" فيما يتعلق بعدم القابلية للصرف	تحدد التعديلات طريقة تقييم قابلية العملة للصرف وكيفية تحديد سعر الصرف عندما تفتقد لهذه القابلية.

إيضاحات حول البيانات المالية - 31 ديسمبر 2025

2.3 معايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي الجديدة والمعدلة قيد الإصدار ولكنها غير سارية المفعول بعد

كما في تاريخ التصريح بهذه البيانات المالية، لم يطبق الصندوق معايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي الجديدة والمعدلة التالية الصادرة ولكنها غير سارية المفعول بعد:

المعايير والتفسيرات والتعديلات	البيان	تاريخ السريان
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7 – تصنيف وقياس الأدوات المالية	تستهدف هذه التعديلات: • السماح للمنشأة باعتبار أن الالتزام المالي (أو جزء من الالتزام المالي) الذي يجري تسويته باستخدام نظام دفع إلكتروني قد تم الوفاء به (واستبعاده) قبل تاريخ التسوية شريطة استيفاء معايير محددة. وإذا اختارت المنشأة اعتماد هذه السياسة المحاسبية، فينبغي لها تطبيقها على جميع عمليات التسوية التي تُنفّذ من خلال نظام الدفع الإلكتروني نفسه، • توضيح وإضافة إرشادات إلى عملية تقييم ما إذا كان الأصل المالي يستوفي معيار تحقق دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة فقط، • إضافة إفصاحات جديدة لبعض الأدوات التي تنطوي على شروط تعاقدية قد تُغيّر توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية عند وقوع (أو عدم وقوع) حدث محتمل لا يتعلق مباشرة بالتغيرات في مخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية. تُطبق هذه المتطلبات على كل فئة من فئات الموجودات المالية المُقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وكل فئة من فئات المطلوبات المالية المُقاسة بالتكلفة المطفأة، و • فيما يتعلق بالاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، إلزام المنشأة بالإفصاح عن أرباح أو خسائر القيمة العادلة المعروضة ضمن الدخل الشامل الآخر خلال الفترة بما يسمح بعرض أرباح أو خسائر القيمة العادلة المتعلقة بالاستثمارات المُستبعدة خلال الفترة بشكل منفصل عن أرباح أو خسائر القيمة العادلة المتعلقة بالاستثمارات المُحتفظ بها في نهاية الفترة.	1 يناير 2026
المعيار الدولي للتقارير المالية 18 "العرض والإفصاحات في البيانات المالية"	يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية 18 معيار المحاسبة الدولي 1 مُبقيًا على العديد من المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة الدولي 1 دون تغيير ومُضيفًا إليها متطلبات جديدة. علاوة على ذلك، نُقلت بعض فقرات معيار المحاسبة الدولي 1 إلى معيار المحاسبة الدولي 8 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7. إضافة لذلك، أدخل مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات طفيفة على معيار المحاسبة الدولي 7 ومعيار المحاسبة الدولي 33 "ربحية السهم". يطرح المعيار الدولي للتقارير المالية 18 متطلبات جديدة تهدف إلى: • عرض واستحداث فئات وقيم إجمالية فرعية محددة ضمن بيان الربح أو الخسارة. • تقديم إفصاحات عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة ضمن الإيضاحات حول البيانات المالية. • تنقيح وتحسين عمليات التجميع والتقسيم. قد يؤثر تطبيق هذا المعيار على البيانات المالية خلال الفترات المستقبلية.	1 يناير 2027
المعيار الدولي للتقارير المالية 19 "الشركات التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الإفصاحات"	يسمح المعيار الدولي للتقارير المالية 19 للشركة التابعة المؤهلة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي بإفصاحات مخففة ضمن بياناتها المالية. تصبح الشركة التابعة مؤهلة للاستفادة من فوائد الإفصاحات المخففة عندما تكون غير خاضعة للمساءلة العامة وتصدر شركتها الأم الرئيسية أو الوسيطة بيانات مالية مجمعة متاحة للاستخدام العام ووفقًا لمعايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي. إن المعيار الدولي للتقارير المالية 19 هو معيار اختياري للشركات التابعة المؤهلة، ويقدم متطلبات إفصاح للشركات التابعة التي تختار تطبيقه.	1 يناير 2027

المعايير والتفسيرات والتعديلات	البيان	تاريخ السريان
	يُسمح للمنشأة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 19 فقط إذا كانت، في نهاية فترة التقرير المالي، • شركة تابعة (ويشمل ذلك الشركة الأم الوسيطة)، • غير خاضعة للمساءلة العامة، و • تُصدر شركتها الأم الرئيسية أو الوسيطة بيانات مالية مجمعة متاحة للاستخدام العام ووفقًا لمعايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي.	
التحسينات السنوية على معايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي – الجزء 11	تقتصر على تعديلات تهدف إلى توضيح صياغة نصوص وردت في أحد معايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي أو تصويب استنتاجات غير مقصودة أو حالات سهو أو تعارض طفيفة نسبيًا بين المتطلبات الواردة ضمن هذه المعايير.	1 يناير 2027

يتوقع مدير الصندوق تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في البيانات المالية خلال فترة التطبيق المبدئي وأن تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة لن يكون له أي أثر مادي في البيانات المالية للصندوق في فترة التطبيق المبدئي باستثناء ما هو مفصح عنه أعلاه.

2.4 الأدوات المالية

التصنيف

يصنف الصندوق موجوداته المالية عند الاعتراف المبدئي إلى الفئات التالية:

- الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

لتحديد فئة التصنيف والقياس لدى الصندوق، يتم تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات حقوق الملكية، استنادًا إلى مجموعة من نماذج أعمال المنشأة لغرض إدارة الموجودات وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأدوات.

تقييم نموذج الأعمال

يُحدد الصندوق نموذج أعماله عند المستوى الذي يعكس على النحو الأفضل كيفية إدارته لمجموعات الموجودات المالية لتحقيق هدفه من الأعمال. ولا يتم تقييم نموذج أعمال الصندوق على أساس كل أداة على حدة وإنما يتم تقييمه على مستوى أعلى للمحافظ مجتمعة ويستند إلى عدد من العوامل الملحوظة تتضمن ما يلي:

- السياسات والأهداف المحددة للمحفظة وتنفيذ تلك السياسات المعمول بها؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛
- معدل التكرار المتوقع للمبيعات وقيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة وأسباب تلك المبيعات والتوقعات حول نشاط المبيعات في المستقبل.

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى سيناريوهات متوقعة بشكل معقول دون أخذ "أسوأ الأحوال" أو "الحالة المضغوطة" بعين الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للصندوق، لن يغير الصندوق تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، وفي المقابل سيقوم باستخدام هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية الناشئة أو المشتراة مؤخرًا في الفترات اللاحقة.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات من المبلغ الأصلي والربح فقط (اختبار تحقق دفعات من المبلغ الأصلي والربح فقط)

يقوم الصندوق بتقييم الشروط التعاقدية للموجودات المالية لتحديد ما إذا كانت تستوفي اختبار تحقيق دفعات من المبلغ الأصلي والربح فقط. لغرض هذا الاختبار، يتم تعريف "المبلغ الأصلي" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي وقد تتغير خلال عمر الأصل المالي. ويتم تعريف الربح على أنه يمثل القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي وكذلك مقابل مخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف بالإضافة إلى هامش الربح. في سبيل تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات من المبلغ الأصلي والربح فقط، يضع الصندوق في اعتباره ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شرط تعاقدي من شأنه أن يؤدي إلى تغيير في توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية بما قد يؤدي إلى عدم استيفاء ذلك الشرط.

الاعتراف وعدم الاعتراف

يتم الاعتراف بالأصل أو الالتزام المالي عندما يصبح الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

يُستبعد الأصل المالي (كلياً أو جزئياً) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية الناتجة من الأصل المالي أو عندما يقوم الصندوق فعلياً بتحويل كافة مخاطر ومنافع الملكية ولم يعد يحتفظ بسيطرته عليه. في حال حافظ الصندوق على سيطرته، فإنه يستمر في الاعتراف بالأصل المالي طوال مدة سيطرته عليه.

يُستبعد الالتزام المالي عند الإعفاء من الالتزام المحدد بالعقد أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه. عند استبدال التزام مالي قائم بالتزام آخر من نفس المُقرض بشروط مختلفة بشكل جوهري أو أن شروط الالتزام القائم قد تم تعديلها بصورة مادية، يتم معالجة مثل هذا الاستبدال أو التعديل كاستبعاد للالتزام الأصلي والاعتراف بالالتزام الجديد. إذا لم يكن التعديل جوهرياً، يتم الاعتراف بالفرق بين (1) القيمة الدفترية للالتزام قبل التعديل و(2) القيمة الحالية للتدفقات النقدية بعد التعديل في الربح أو الخسارة كربح أو خسارة نتيجة التعديل ضمن الأرباح والخسائر الأخرى.

يتم الاعتراف بكافة عمليات الشراء والبيع التي تتم بالشروط المعتادة للموجودات المالية باستخدام طريقة تاريخ التسوية المحاسبية. يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر طبقاً للسياسة المحاسبية المطبقة على الأداة المالية ذات الصلة. إن عمليات الشراء والبيع التي تتم بالشروط المعتادة هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم الموجودات خلال فترة زمنية يتم تحديدها عامة وفقاً للقوانين أو الأعراف المتعامل بها في السوق.

القياس

تُقاس جميع الموجودات أو المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة بما في ذلك تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بعملية الاقتناء أو الإصدار.

الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة:

يُدرج الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشروط التالية:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالأصل لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة، والتي تتمثل في دفعات من المبلغ الأصلي والربح فقط على المبلغ الأصلي القائم.

تُقاس الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية. يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية وانخفاض القيمة ضمن بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر. ويتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر ناتجة عن عدم الاعتراف ضمن بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

إن الأرصدة البنكية والذمم المدينة الأخرى المصنفة بطبيعتها كموجودات مالية يتم تصنيفها كموجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة.

الموجودات المالية المُدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند الاعتراف المبدئي، قد يختار الصندوق تصنيف بعض استثماراته في الأسهم على نحو غير قابل للإلغاء كأدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي 32 الأدوات المالية: العرض ولا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة. يتم تحديد مثل هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة. إن أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تُقاس لاحقًا بالقيمة العادلة. لا يُعاد إدراج الأرباح والخسائر الناتجة من أدوات حقوق الملكية إلى بيان الربح أو الخسارة.

يتم الاعتراف بالتوزيعات ضمن بيان الربح أو الخسارة، عندما يثبت الحق في استلامها، إلا في حالة استفادة الصندوق من هذه المتحصلات كاسترداد لجزء من تكلفة الأداة، وفي هذه الحالة، تُدرج الأرباح ضمن بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر. إن أدوات حقوق الملكية المُدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لا تخضع لاختبار انخفاض القيمة. عند الاستبعاد، يعاد تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة من احتياطي القيمة العادلة إلى الأرباح المرحلة ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية.

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

إن الموجودات المالية المدرجة ضمن هذه الفئة هي إما تلك الموجودات التي تم تصنيفها من قبل الإدارة عند الاعتراف المبدئي أو تلك التي ينبغي قياسها بالقيمة العادلة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9. تصنف الإدارة الأداة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة التي لا تستوفي متطلبات قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط إذا كانت تستبعد أو تحد بصورة ملحوظة من أي تباين محاسبي قد ينشأ بخلاف ذلك. إن الموجودات المالية ذات التدفقات النقدية التعاقدية التي لا تمثل دفعات من المبلغ الأصلي والربح فقط ينبغي قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

تُقاس الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لاحقًا بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة ضمن بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر. إن إيرادات التوزيعات من الاستثمارات في الأسهم المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتم الاعتراف بها ضمن بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر عندما يثبت الحق في استلام الدفعات.

إعادة تصنيف الموجودات المالية

لا يقوم الصندوق بإعادة تصنيف الموجودات المالية بعد الاعتراف المبدئي مالم يوجد تغيير في نموذج الأعمال.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

طبق الصندوق نموذج "الخسائر الائتمانية المتوقعة" الوارد ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على الأرصدة البنكية والذمم المدينة الأخرى المصنفة بطبيعتها كموجودات مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة باستخدام المنهج العام. يعكس قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة قياس المبالغ بشكل غير متحيز ومرجح بالاحتمالات والتي يتم تحديدها من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة والقيمة الزمنية للأموال والمعلومات المعقولة والمؤيدة المتاحة حول الأحداث السابقة دون أي تكلفة أو جهود غير ملائمة في تاريخ التقرير المالي والظروف الحالية وتوقعات الظروف الاقتصادية المستقبلية.

المنهج العام

يطبق الصندوق طريقة مكونة من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يلي:

المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا

يقيس الصندوق مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا على الموجودات المالية التي لم يكن بها زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي أو حالات التعرض للمخاطر التي تم التحديد بأنها تنطوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية في تاريخ التقرير المالي. يعتبر الصندوق أن الأصل المالي ينطوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية عندما يكون تصنيف المخاطر الائتمانية مساوياً لتعريف "التصنيف الائتماني المرتفع" المتعارف عليه دولياً.

المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة – غير منخفضة الجدارة الائتمانية

يقيس الصندوق مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة على الموجودات المالية التي تعرضت لزيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولكن لم تتعرض للانخفاض في الجدارة الائتمانية.

المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة – منخفضة الجدارة الائتمانية

يقيس الصندوق مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة على الموجودات المالية ويتم التحديد بأنها تعرضت للانخفاض في الجدارة الائتمانية استناداً إلى دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة.

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة هي الخسائر الائتمانية التي تنتج من حالات التعثر المحتملة خلال العمر المتوقع للأداة المالية. وتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً جزءاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة والتي تنتج من حالات التعثر المحتملة لمدة 12 شهراً بعد تاريخ التقرير المالي. ويتم احتساب كلا من الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة والخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً إما على أساس فردي أو مجمع بالاعتماد على طبيعة المحفظة الأساسية للأدوات المالية.

في تاريخ كل تقرير مالي، يقوم الصندوق بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان أصل مالي أو مجموعة موجودات مالية تعرضت للانخفاض في الجدارة الائتمانية. يعتبر الصندوق أن الأصل المالي قد تعرض للانخفاض في الجدارة الائتمانية في حالة وقوع حدث واحد أو أكثر يؤثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو عندما تكون الدفعات التعاقدية متأخرة السداد لمدة 90 يومًا.

الزيادة الملحوظة في مخاطر الائتمان

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على الأداة المالية قد ارتفعت بشكل ملحوظ منذ الاعتراف المبدئي، يقارن الصندوق مخاطر التعثر التي تحدث على الأداة المالية كما في تاريخ التقرير المالي مع مخاطر التعثر التي تحدث على الأداة المالية كما في تاريخ الاعتراف المبدئي. في سبيل إجراء هذا التقدير، يراعي الصندوق المعلومات الكمية والنوعية المعقولة والمؤيدة، بما في ذلك التجارب السابقة والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكبد تكلفة أو جهد.

يراقب الصندوق باستمرار فاعلية المعايير المستخدمة لتحديد ما إذا كان هناك ارتفاع ملحوظ في مخاطر الائتمان ويعدلها حسب الاقتضاء لضمان أن المعايير قادرة على تحديد الارتفاع الملحوظ في مخاطر الائتمان قبل أن يصبح المبلغ مستحق السداد.

يفترض الصندوق عدم ارتفاع مخاطر الائتمان لأي أداة مالية بشكل ملحوظ منذ الاعتراف المبدئي إذا كان من المتوقع أن تكون الأداة المالية منخفضة المخاطر الائتمانية في تاريخ التقرير المالي. يتم التحديد بأن الأداة المالية تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة إذا:

1) كانت تنطوي الأداة المالية على مستوى منخفض من مخاطر التعثر في السداد؛
2) كان للمقترض قدرة كبيرة على الوفاء بالتزاماته من التدفق النقدي التعاقدي في الأجل القريب، و
3) كان يحتمل، ولكن ليس بالضرورة، أن تقلل التغيرات العكسية في الظروف الاقتصادية وظروف الأعمال على المدى الطويل قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته من التدفق النقدي التعاقدي.

تعريف التعثر وسياسة الشطب

يصنف الصندوق الذمم المدينة كمتعثرة السداد عندما ينقضي أجل استحقاق المبلغ بأكثر من 90 يوماً أو يكون هناك دليل يشير إلى انخفاض الجدارة الائتمانية للأصل. يتم شطب المبلغ عندما يوجد دليل على أن المدين يواجه صعوبة مالية شديدة ولا يوجد لدى الصندوق دليل واقعي على استردادها.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

تتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة في تقديرات الخسائر الائتمانية على أساس ترجيح الاحتمالات ويتم قياسها بالقيمة الحالية لكافة حالات العجز النقدية المخصومة بمعدل الربح الفعلي للأداة المالية. يمثل العجز النقدي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للصندوق بموجب عقد والتدفقات النقدية التي يتوقع الصندوق الحصول عليها. تتضمن العناصر الأساسية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة احتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر وقيمة التعرض عند التعثر. يقدر الصندوق تلك العناصر باستخدام نماذج المخاطر الائتمانية المناسبة أخذاً في الاعتبار المعدلات الائتمانية الداخلية والخارجية للموجودات وطبيعة وقيمة الضمانات والسيناريوهات الاقتصادية الكبرى المستقبلية الخ.

عرض المخصص المحتسب للخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم عرض مخصصات الخسائر المحتسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة كاستقطاع من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة.

المطلوبات المالية وحقوق الملكية

التصنيف كدين أو حقوق ملكية

يتم تصنيف أدوات الدين وحقوق الملكية كمطلوبات مالية أو حقوق ملكية وفقًا لجوهر الترتيبات التعاقدية وتعريفات الالتزام المالي وأداة حقوق الملكية.

أدوات حقوق الملكية

إن أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت وجود حصة متبقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها. يتم الاعتراف بأدوات حقوق الملكية الصادرة من قبل الصندوق بالمبالغ المحصلة بالصافي من تكاليف الإصدار المباشرة.

المطلوبات المالية

يتم تصنيف جميع المطلوبات المالية كمقاسة بالتكلفة المطفأة. يتم قياس المطلوبات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة مبدئيًا بالقيمة العادلة ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الربح الفعلي.

2.5 قياسات القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين مشاركين في السوق كما في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة إلى افتراض أن معاملة بيع الأصل أو نقل الالتزام تتم إما:

- في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام؛ أو
- في حال غياب السوق الرئيسي، في السوق الأكثر ربحاً للأصل أو الالتزام.

يجب أن يكون دخول الصندوق إلى السوق الرئيسي أو الأكثر ربحاً متاحاً.

يتم قياس القيمة العادلة لأصل أو التزام باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، على افتراض أن المشاركين في السوق سيتصرفون وفقاً لمصلحتهم الاقتصادية.

يستخدم الصندوق أساليب التقييم الملائمة للظروف والتي يتوفر من أجلها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، والتي تزيد من استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة وتقلل من استخدام المدخلات غير الملحوظة.

يتم تصنيف كافة الموجودات والمطلوبات، التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية، ضمن تسلسل مستويات قياس القيمة العادلة، كما هو مبين أدناه، استناداً إلى أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى 1 الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة والتي يكون دخولها متاحاً للمنشأة كما في تاريخ القياس؛
- المستوى 2 تعتبر المدخلات، بخلاف الأسعار المعلنة والمتضمنة في المستوى 1، ملحوظة للأصل أو الالتزام إما بشكل مباشر أو غير مباشر؛ و
- المستوى 3 تعتبر المدخلات غير ملحوظة للأصل أو الالتزام.

بالنسبة للأدوات المالية المسعرة في سوق نشط، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة. يتم استخدام أسعار أوامر الشراء للموجودات وأسعار العروض للمطلوبات. يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في صناديق ووحدات الاستثمار وأدوات استثمارية مماثلة بناءً على آخر قيمة صافية معلنة لتلك الموجودات.

بالنسبة للأدوات المالية غير المسعرة، تُحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى سعر السوق للاستثمارات المماثلة، أو التدفقات النقدية المخصومة، أو نماذج تقييم أخرى مناسبة أو أسعار الوسطاء.

بالنسبة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام طريقة التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة بمعدل العائد الحالي السائد في السوق لأدوات مالية مماثلة.

يأخذ قياس القيمة العادلة لأصل غير مالي بعين الاعتبار قدرة المشارك في السوق على تحقيق المنافع الاقتصادية من خلال أفضل وأمثل استخدام للأصل أو ببيعه لمشارك آخر في السوق سيستخدم الأصل أفضل وأمثل استخدام له.

وبالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الاعتراف بها في البيانات المالية على أساس متكرر، يحدد الصندوق ما إذا كانت الانتقالات قد حدثت بين تسلسل مستويات قياس القيمة العادلة عن طريق إعادة تقييم التصنيف (بناءً على أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقرير مالي.

لغرض إفصاحات القيمة العادلة، حدد الصندوق فئات للموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الأصل أو الالتزام ومستوى تسلسل القيمة العادلة على النحو الموضح أعلاه.

2.6 النقد والنقد المعادل

يُصنَّف النقد بالصندوق والودائع تحت الطلب ولأجل لدى البنوك والتي لا تتجاوز آجال استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع كنقد ونقد معادل ضمن بيان التدفقات النقدية.

2.7 وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد

يقوم الصندوق بإصدار وحدات استثمار قابلة للاسترداد، وهي قابلة للاسترداد بناءً على خيار حاملي وحدات الاستثمار ويتم تصنيفها كحقوق ملكية وفقاً للتعديلات على معيار المحاسبة الدولي 32. يمكن رد وحدات الاستثمار إلى الصندوق في أي وقت بمقابل نقدي يعادل الحصة التناسبية لصافي قيمة أصل الصندوق.

في حال تغير بنود أو شروط وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد بحيث لا تلتزم بالشروط الصارمة المتضمنة في التعديل، فإنه يتم إعادة تصنيف وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد إلى مطلوبات مالية منذ تاريخ توقف الأداة عن استيفاء تلك الشروط. وسوف يتم قياس الالتزام المالي بالقيمة العادلة للأداة كما في تاريخ إعادة التصنيف. إن أي اختلاف بين القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية والقيمة العادلة للالتزام كما في تاريخ إعادة التصنيف سوف يتم الاعتراف به ضمن حقوق الملكية.

يتم إصدار واسترداد الوحدات وفق خيار حاملي الوحدات بأسعار تستند إلى صافي قيمة موجودات الصندوق لكل وحدة استثمار قابلة للاسترداد في تاريخ الإصدار أو الاسترداد. يتم احتساب صافي قيمة موجودات الصندوق لكل وحدة بتقسيم مجموع حقوق الملكية على مجموع عدد وحدات الاستثمار القائمة القابلة للاسترداد.

2.8 الاعتراف بالإيرادات

تمثل أرباح وخسائر بيع الاستثمارات الفرق بين سعر البيع والقيمة الدفترية للاستثمار. تدرج الأرباح أو الخسائر المحققة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

يتم الاعتراف بإيرادات التوزيعات عند ثبوت الحق في استلامها.

2.9 توزيعات مستحقة لحاملي وحدات الاستثمار

يتم الاعتراف بالتوزيعات لحاملي وحدات الصندوق كالتزام في البيانات المالية للصندوق للفترة التي يتم فيها اعتمادها من قبل الجهات الرقابية.

2.10 العملات الأجنبية

إن العملة الرئيسية للصندوق هي الدينار الكويتي. يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملات. تقيد الموجودات والمطلوبات ذات الطبيعة النقدية والمقومة بالعملات الأجنبية في نهاية السنة إلى الدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن صرف العملات في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

2.11 الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية يتطلب من الإدارة وضع تقديرات وافتراضات قد تؤثر على المبالغ المفصح عنها في هذه البيانات المالية، حيث قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات. كما يتطلب أيضاً من الإدارة ممارسة أحكامها خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق.

فيما يلي الأحكام والتقديرات التي تعتبر جوهرية بالنسبة لهذه البيانات المالية:

تصنيف الموجودات المالية

يحدد الصندوق تصنيف الموجودات المالية بناءً على تقييم نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالموجودات من خلاله، وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي تتعلق بدفعات من المبلغ الأصلي والربح فقط على أصل المبلغ القائم. انظر إيضاح 2.4 تصنيف الموجودات المالية للمزيد من المعلومات.

التزامات / مطلوبات محتملة

تنشأ المطلوبات المحتملة نتيجة أحداث ماضية يتأكد وجودها فقط بوقوع أو عدم وقوع حدث أو أحداث مستقبلية غير مؤكدة لا تقع بالكامل ضمن سيطرة المنشأة. يتم تسجيل مخصصات المطلوبات عندما تعتبر الخسارة محتملة ويمكن تقديرها بصورة معقولة. إن تحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص من عدمه مقابل أي مطلوبات محتملة يستند إلى أحكام الإدارة.

قياس مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة

يستند مخصص الخسارة للموجودات المالية إلى افتراضات حول مخاطر التعثر ومعدلات الخسارة الائتمانية المتوقعة. يستعين الصندوق بالأحكام في سبيل إجراء تلك الافتراضات واختيار مدخلات حساب انخفاض القيمة، استنادًا إلى تاريخ الصندوق بالإضافة إلى ظروف السوق الحالية وكذلك التقديرات الاستطلاعية في نهاية كل فترة تقرير مالي.

إن أي تغييرات في التقديرات والافتراضات وكذلك استخدام تقديرات وافتراضات مختلفة، ولكنها معقولة على حد سواء، قد يؤثر في القيم الدفترية للموجودات أعلاه.

3. الأرصدة البنكية

يمثل هذا البند أرصدة لدى بنوك إسلامية محلية.

4. استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يمثل هذا البند بشكل رئيسي استثمارات في أسهم مدرجة في بورصة الكويت.

إن تصنيف الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة حسب القطاعات هو كما يلي:

	دينار كويتي	
	2025	**2024**
بنوك	26,984,541	25,131,644
صناعية	8,853,548	9,863,488
اتصالات	3,409,311	6,644,558
نفط وغاز	1,557,408	1,090,700
عقارية	5,533,976	766,481
مواد أساسية	-	9,750
	46,338,784	43,506,621

إيضاحات حول البيانات المالية - 31 ديسمبر 2025

5. ذمم مدينة أخرى

	دينار كويتي	
	2025	**2024**
رصيد مستحق القبض من وسيط	10,266,895	1,526,985
مصاريف مسددة مقدمًا	5,311	2,013
	10,272,206	1,528,998

6. ذمم دائنة أخرى

	دينار كويتي	
	2025	**2024**
أتعاب مدير الصندوق المستحقة	151,858	117,151
أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار المستحقة	18,143	14,288
استردادات مستحقة الدفع	1,882	-
أخرى	8,448	11,872
	180,331	143,311

7. رأس المال

إن الصندوق مفتوح المدة ويتراوح رأسماله من 2,000,000 وحدة إلى 200,000,000 وحدة (2024: من 2,000,000 وحدة إلى 200,000,000 وحدة) بقيمة اسمية تبلغ 1 دينار كويتي لكل وحدة (2024: 1 دينار كويتي لكل وحدة). يتم إصدار هذه الوحدات واستردادها وفقاً لخيار حاملي الوحدات بأسعار تستند إلى قيمة صافي موجودات الصندوق وقت الإصدار / الاسترداد بصورة أسبوعية.

فيما يلي تحليل حركة وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد:

	عدد الوحدات	
	2025	**2024**
الرصيد في بداية السنة	22,103,326	22,107,022
اكتتابات خلال السنة	64,616	5,214
استردادات خلال السنة	(51,113)	(8,910)
الرصيد في نهاية السنة	22,116,829	22,103,326

كما في 31 ديسمبر 2025، يملك أحد حاملي الوحدات عدد 16,500,000 وحدة تمثل 74.60% (2024: يملك أحد حاملي الوحدات عدد 16,500,000 وحدة تمثل 74.65%) من الوحدات المصدرة للصندوق.

احتياطي معادلة

يتم إدراج نقص / فائض القيمة الاسمية نتيجة الاكتتابات / الاستردادات ضمن احتياطي معادلة.

8. صافي قيمة الأصل لكل وحدة قابلة للاسترداد

	2025	**2024**
صافي الموجودات المتاحة لحاملي وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد (دينار كويتي)	57,334,615	45,115,677
عدد الوحدات	22,116,829	22,103,326
صافي قيمة الأصل لكل وحدة قابلة للاسترداد (دينار كويتي)	2.592	2.041

تمثل صافي الموجودات المتاحة لحاملي وحدات الاستثمار القابلة للاسترداد مجموع حقوق ملكية الصندوق.

9. معاملات مع أطراف ذات صلة

تعتبر الأطراف أنها ذات صلة إذا كان لأحدها القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة تأثير جوهري على القرارات المالية والتشغيلية للطرف الآخر.

إن المعاملات مع مدير الصندوق مبينة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر والمستحقات المتعلقة بها بما في ذلك رسوم الاكتتاب المبينة في إيضاح 6. لم يُجر مدير الصندوق أي اكتتابات لأي وحدة خلال السنة.

يتعين على مدير الصندوق الاحتفاظ بمبلغ 250,000 دينار كويتي كحد أدنى من وحدات الصندوق المكتتب بها بما لا يتجاوز 75% كحد أقصى. إن عدد الوحدات التي يحتفظ بها مدير الصندوق كما في 31 ديسمبر 2025 يبلغ 5,292,224 وحدة قابلة للاسترداد بمبلغ 13,719,310 دينار كويتي تمثل 23.93% من الوحدات القائمة (2024: 5,292,224 وحدة قابلة للاسترداد بمبلغ 10,802,097 دينار كويتي تمثل 23.94% من الوحدات القائمة).

10. أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار للصندوق

يتقاضى أمين الحفظ ومراقب الاستثمار للصندوق أتعاب سنوية بواقع 0.125% (2024: 0.125%) من صافي قيمة الأصل للصندوق والتي يتم احتسابها أسبوعياً وتدفع على أساس ربع سنوي.

11. القيمة العادلة للأدوات المالية

تُقاس بعض الموجودات المالية للصندوق بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير مالي.

يبين الجدول التالي تحليل الاستثمارات بالقيمة العادلة حسب المستوى في مستويات تسلسل قياسات القيمة العادلة:

	دينار كويتي			
	المستوى 1	**المستوى 2**	**المستوى 3**	**الإجمالي**
2025	46,242,037	-	96,747	46,338,784
2024	43,506,621	-	-	43,506,621

لم تُجر أي انتقالات بين المستويات 1 و2 و3 خلال السنة.

يتم تقييم الأوراق المالية غير المسعرة استناداً إلى مدخلات المستوى 3. إن أساليب التقييم المستخدمة لتحديد القيمة العادلة تطبق مضاعف السوق المعدل بسعر خصم نقص السيولة. إن المدخلات الرئيسية المستخدمة في التقييم تمثل سعر خصم نقص السيولة. إذا كان سعر خصم نقص السيولة المطبق أكثر/ أقل بواقع 5%، فإن القيمة العادلة للاستثمار ستكون أقل/ أكثر بمبلغ 6,910 دينار كويتي (2024: لا شيء) وسيكون ربح السنة أقل/ أكثر بمبلغ 6,910 دينار كويتي (2024: لا شيء).

يوضح الجدول المبين أدناه مطابقة المبلغ الافتتاحي والختامي للموجودات المالية المصنفة ضمن المستوى 3:

	2025	**2024**
التغير في القيمة العادلة	96,747	-
الرصيد في نهاية السنة	96,747	-

بالنسبة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، لا تختلف القيم العادلة بشكل جوهري عن قيمها الدفترية وتستخدم فقط لغرض الإفصاح. يتم تصنيف القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية ضمن المستوى 3 المحدد على أساس طريقة التدفقات النقدية المخصومة بالإضافة إلى المدخلات الهامة والتي تمثل معدل الخصم الذي يعكس مخاطر الائتمان للأطراف المقابلة.

12. إدارة المخاطر المالية

إن استخدام الصندوق للأدوات المالية يعرضه لمخاطر مالية عدة من ضمنها مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. يمتلك الصندوق مراكز في أدوات مالية مختلفة وذلك بناءً على استراتيجية مدير الصندوق لإدارة الاستثمار والمنبثقة بشكل أساسي من الأغراض الاستثمارية للصندوق والمبينة في إيضاح 1. يتم تحديد توزيع الموجودات من قبل مدير الصندوق الذي يدير توزيع الموجودات لتحقيق تلك الأهداف. يقوم مدير الصندوق بإدارة المخاطر وفقاً للسياسات والإجراءات المتبعة.

فيما يلي المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها الصندوق:

مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر احتمال تكبد الصندوق لخسائر مالية بسبب التقلبات العكسية في الأسعار السوقية للاستثمارات أو معدلات الربح وأسعار العملات الأجنبية. إن أسهم الصندوق معرضه لمخاطر تقلبات أسعار السوق الناتجة عن عدم التأكد من الأسعار المستقبلية للأدوات. وفقاً للنظام الأساسي للصندوق وتعديلاته اللاحقة، ينبغي على الصندوق تطبيق سياسة استثمارية متوازنة من خلال الاختيار الحذر للأوراق المالية والأدوات المالية الأخرى ضمن حدود معينة بهدف الحد من مخاطر السوق. يقوم مدير الصندوق بمراقبة المركز السوقي الشامل للصندوق على أساس منتظم.

(أ) مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة للتغيرات في أسعار الأسهم السائدة في السوق سواء نتجت هذه التغيرات عن عوامل معينة مرتبطة باستثمار فردي أو الجهة المصدرة أو كافة العوامل التي تؤثر على جميع الأدوات المالية المتداولة في السوق.

يتعرض الصندوق لمخاطر أسعار الأسهم نظرًا لأن معظم موجودات الصندوق تتمثل في استثمارات في أسهم مسعرة محتفظ بها ومصنفة في بيان المركز المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وبالتالي، فإن كافة التغيرات في ظروف السوق ستؤثر مباشرةً في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر. يحد مدير الصندوق من هذه المخاطر عن طريق الاختيار الحذر للأوراق المالية وفقاً لحدود قطاعية محددة ضمن السوق المحلي. إن تفاصيل الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتصنيف القطاعي للاستثمارات في الأسهم المسعرة كما في تاريخ بيان المركز المالي مبين في إيضاح 4.

إن 99.79% من الاستثمارات في الأسهم الخاصة بالصندوق (2024: كافة الاستثمارات في الأسهم الخاصة بالصندوق) مدرجة في بورصة الكويت. إن الزيادة / النقص بواقع 5% في مؤشرات الأسهم، مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى، كانت ستؤدي إلى زيادة / انخفاض صافي ربح السنة بمبلغ 2,677,969 دينار كويتي (2024: زيادة / (انخفاض) صافي ربح السنة بمبلغ 2,636,392 دينار كويتي).

(ب) مخاطر معدلات الربح

إن مخاطر معدلات الربح هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية نتيجة للتغيرات في معدلات الربح السائدة في السوق. ليس لدى الصندوق أي أدوات مالية معرضة لمخاطر معدلات الربح. وبالتالي، فإن الصندوق غير معرض لمخاطر معدلات الربح.

(ج) مخاطر العملات

إن مخاطر العملات هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. لا يحتفظ الصندوق بموجودات مقومة بعملات غير الدينار الكويتي، العملة الرئيسية. بالتالي، فإن الصندوق غير معرض لمخاطر العملات.

مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بتعهداته أو التزاماته التي أبرمها مع الصندوق. إن القيمة الدفترية للموجودات المالية هي أفضل ما يمثل الحد الأقصى للتعرضات لمخاطر الائتمان كما في تاريخ بيان المركز المالي. كما في تاريخ التقرير المالي، فإن الموجودات المالية للصندوق معرضة لمخاطر الائتمان التالية:

	دينار كويتي	
	2025	**2024**
أرصدة بنكية	903,956	223,369
ذمم مدينة أخرى	10,266,895	1,526,985
	11,170,851	1,750,354

يحد الصندوق من مخاطر الائتمان بإيداع النقد لدى مؤسسات مالية ذات جدارة ائتمانية مرتفعة وإبرام صفقات تجارية رئيسية مع أطراف مقابلة يتمتعون بسمعة جيدة. في تاريخ كل تقرير مالي، تم التقييم بأن كافة الأرصدة البنكية تنطوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية، نظراً لأنها مودعة لدى مؤسسات بنكية ذات جدارة ائتمانية مرتفعة. يدير الصندوق مخاطر الائتمان المتعلقة بالذمم المدينة الأخرى المصنفة بطبيعتها كموجودات مالية من خلال إجراء تقييم دوري لجدارتهم الائتمانية والمراقبة المستمرة للمبالغ القائمة التي انقضى أجل استحقاقها.

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة البنكية والذمم المدينة الأخرى المصنفة بطبيعتها كموجودات مالية غير مادية كما في 31 ديسمبر 2025 و2024.

مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر مواجهة الصندوق لصعوبات عند توفير النقد اللازم للوفاء بالالتزامات المرتبطة بالأدوات المالية. تستحق مطلوبات الصندوق خلال فترة زمنية تقل عن ثلاثة أشهر. كما يسمح النظام الأساسي للصندوق بالاسترداد الأسبوعي مما يعرضه لمخاطر السيولة المتمثلة في الوفاء باستردادات حاملي وحدات الاستثمار في أي وقت.

تتمثل سياسة مدير الصندوق لإدارة مخاطر السيولة فيما يلي:

1. استثمار معظم موجوداته في استثمارات متداولة في سوق نشط ويمكن التصرف بها بسهولة.
2. لدى الصندوق موجودات سائلة مساوية للاستردادات المتوقعة.
3. تسمح سياسة الصندوق بالاسترداد فقط في كل يوم خميس شريطة قيام حاملو الوحدات بالإخطار بذلك الأمر قبل ثلاثة أيام.
4. يحق لمدير الصندوق توفير تمويل قصير الأجل يصل إلى 10% من صافي قيمة موجودات الصندوق للوفاء بالالتزامات المستحقة أو استرداد الوحدات.

كما في تاريخ التقرير المالي، فإن 99.83% (2024: 100%) من إجمالي موجودات الصندوق سائلة متمثلة في أرصدة بنكية ورصيد وسيط مستحق القبض واستثمارات في أسهم مسعرة متداولة في سوق نشط. إن كافة الموجودات والمطلوبات هي قصيرة الأجل بطبيعتها.

13. إدارة مخاطر رأس المال

يقوم الصندوق بتعريف رأس المال كمجموع حقوق الملكية كما هو مبين في بيان المركز المالي. إن قيمة رأس المال يمكن أن تتغير بصورة كبيرة نظراً لأن الصندوق يخضع للاكتتابات والاستردادات بشكل دوري وذلك وفقاً لقرار حاملي الوحدات. إن هدف الصندوق عند إدارة رأس المال هو حماية قدرة الصندوق على الاستمرار في مزاولة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية لتوفير عوائد ومنافع لحاملي الوحدات ومنافع للأطراف المعنية الأخرى وكذلك المحافظة على رأس مال قوي يدعم أنشطة الصندوق الاستثمارية.

للمحافظة على أو تعديل هيكل رأس المال، فإن سياسة الصندوق تقتضي القيام بما يلي:

- مراقبة مستويات الاكتتابات والاستردادات أسبوعياً المتعلقة بالموجودات المتوقع تسييلها خلال ثلاثة أشهر وتعديل توزيعات الصندوق المدفوعة لحاملي الوحدات القابلة للاسترداد.
- استرداد وإصدار وحدات استثمار جديدة وفقاً للنظام الأساسي للصندوق، والذي يتضمن قدرة مدير الصندوق على الحد من الاستردادات وطلب الاحتفاظ بحد أدنى أو اكتتابات في حالات معينة.

يراقب مدير الصندوق رأس المال على أساس قيمة صافي الموجودات المتاحة لحاملي الوحدات القابلة للاسترداد.

خلال السنة، استوفى الصندوق جميع متطلباته الرأسمالية الخارجية المفروضة.

14. معلومات القطاع

يعمل الصندوق في قطاع أعمال رئيسي واحد بهدف نمو رأس المال وذلك عن طريق الاستثمار في الأسهم المحلية المدرجة في بورصة الكويت والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والاكتتابات الأولية والصناديق الإسلامية والأدوات الإسلامية الأخرى. يحتفظ الصندوق بكافة موجوداته ومطلوباته داخل دولة الكويت. يستند هذا القطاع إلى تقارير يضطلع بمراجعتها مدير الصندوق.

15. الضرائب

لا يخضع الصندوق للضريبة داخل دولة الكويت.